يجب أن ترفع رأسمالها إلى مليون دينار.. و«التجارة» حددت 31 الجاري آخر موعد

145 مؤسسة صرافة مطالبة بتعديل وضعها لتتوافق مع متطلبات «المركزي»

- عدد الكيانات تقلص بنسبة 42٪ من أصل 250 محلاً ذكرت في تقرير «فاتف»
- كيان واحد فقط من المطالبين بالتوفيق تقدم لتعديل أوضاعه ولم يستوف الشروط
- 105 من الـ 250 كياناً منتهية تراخيصها أو توقفت عن ممارسة النشاط
- الإجراء المتبع يتطلب توقّف أنشطة تلك الكيانات وتأسيس أخرى جديدة كـ «شركة»

علي إبراهيم

دعت وزارة التجارة والصناعة أصحاب تراخيص الصرافة، إلى ضرورة توفيق أوضاعهم قبل 31 مارس 2025، وأنه سيتم إيقاف النشاط لأي جهة لم تلتزم بالموعد المحدد، وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي، وذلك استنادا إلى قرارات مجلس الوزراء بنقل الرقابة على محلات الصرافة إلى «المركزي».

وكشف مصدر رقابي لـ «الأنباء»، عن أن عدد الكيانات المطالبة بتعديل أوضاعها حاليا وصل إلى 145 محلا أو مؤسسة قائمة، مبينا في الوقت ذاته أن من تقدم لتعديل وضعه حتى الآن كيان واحد فقط ولم يستوف الشروط.

وكان تقرير مجموعة العمل المالي (فاتف) بشأن تقييم الكويت في عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تطرق إلى أن عدد «شركات صرافة العملات» التي تخضع إلى رقابة وزارة التجارة يصل إلى 250 شركة.

وحول الفارق في عدد الشركات وتقلصها بنسبة 42٪، أشار المصدر إلى أن الـ 105 كيانات الآخرين هي شركات منتهية تراخيصها منذ فترة أو توقفت عن ممارسة النشاط.

وأشار المصدر إلى أن الإجراء المتبع في تعديل الوضع القانوني ان توقف انشطة تلك الكيانات، ومن ثم يؤسسون كيانات قانونية جديدة كـ «شركة»، إذ لا يصلح ان تكون مؤسسة أو محل، حتى تكون متوافقة مع اشتراطات بنك الكويت المركزي.

وكان وزيرة التجارة والصناعة، خليفة العجيل قد أصدر القرار الوزاري رقم 233 لسنة 2024 بشأن تنظيم عمل شركات ومؤسسات الصرافة وفق متطلبات بنك الكويت المركزي، وذلك ضمن مساعي الوزارة لمعالجة الملاحظات الدولية التي تشوب عمل نشاط الصرافة وتحويل الأموال.

وبموجب القرار، تم وقف اصدار أي رخص تجارية جديدة لشركات ومؤسسات الصرافة. وشدد القرار على منع الشركات والمؤسسات العاملة في هذا النشاط القيام بعمليات تحويل الأموال للخارج دون الحصول على موافقة البنك المركزي.

في السياق ذاته، أكد مصدر آخر أن الكيان القانوني للشركات المطالبة بتعديل أوضاعها سيتغير وستقوم بتأسيس شركات جديدة تتوافق مع متطلبات بنك الكويت المركزي، على أن يكون رأسمالها مليوني دينار وفقا للاشتراطات، مبينا أن «المركزي» سيستقبل طلبات تلك الكيانات وفق القرار الوزاري والقواعد المعمول بها لديه، وإذا توافقت وثبت جدواها يتم تأسيس الكيان الجديد.

وتتضمن الأسس والضوابط المعتمدة من مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بشأن تأسيس شركات الصرافة ما يلي:

أولا: تقدم طلبات تأسيس شركات الصرافة إلى وزارة التجارة والصناعة مرفقا بها:

أ- دراسة جدوى اقتصادية لتأسيس شركة جديدة.

ب- مشروع عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، على أن يتضمن بصفة أساسية:

- أغراض الشركة التي تنوي ممارستها.
- رأسمال الشركة المطلوب لا يقل عن مليون دينار مدفوع بالكامل.

ج- صحيفة حالة جنائية حديثة لكل شريك، وكذلك الأشخاص المزمع توليهم إدارة الشركة (ويشمل ذلك أعضاء مجلس الادارة اذا اتخذت الشركة شكل الشركة المساهمة) للتحقق من انه لم يسبق الحكم على أي منهم بجريمة مخلة بالشرف والامانة، فضلا عن المستندات التي تؤيد وجود كفاءة مهنية وخبرة سابقة لدى كل او بعض الشركاء (المديرين) بمجال العمل في احدى المؤسسات او الشركات ذات الطابع المصرفي والمالي كالبنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل وشركات الصرافة.

ووفقا لضوابط «المركزي»، تقوم وزارة التجارة بعد التحقق من استيفاء طلبات التأسيس بتحويل طلبات تأسيس هذه الشركات الى بنك الكويت المركزي الذي يقوم بدراسة المرفقات، آخذا في الاعتبار حاجة السوق لتأسيس شركة صرافة جديدة وتوافق أغراض الشركة مع ما ورد بالقرار الوزاري بشأن إخضاع شركات الصرافة لرقابة «المركزي».

وفي حال الموافقة على طلب التأسيس، يتم إصدار موافقة مبدئية من «المركزي» صالحة لمدة 6 اشهر من تاريخها وذلك لقيام شركاء الشركة المزمع تأسيسها بالمضي قدما في اجراءات التأسيس، فإذا ما انتهت المدة المذكورة دون قيام الشركاء بإجراءات التأسيس فإنه يتعين عليهم تقديم طلب تأسيس جديد، وتلتزم الشركة قبل نهاية فترة الموافقة المبدئية (كحد اقصى) ان تتقدم الى «المركزي» اما بطلب تسجيل في سجل شركات الصرافة لديه، وهو ما يعني انتهاءها من كل الاجراءات اللازمة لذلك، او موافاة «المركزي» بما تم من اجراءات في هذا الشأن وذلك لتقييم مدى جدية اصحاب الشركة نحو الانتهاء من اجراءات التأسيس، والتحقق مما اذا كانت هناك اجراءات قد اتخذت بالفعل ويصعب الرجوع عنها او ارجاءها نظرا لانتهاء فترة الموافقة المبدئية، وفي هذه الحالة الاخيرة واذا ما تبين جدية اصحاب الشركة نحو الانتهاء من اجراءات التأسيس، يمكن السماح لاصحاب الشركة بالمضي قدما في انهاء كل الاجراءات (بعد انتهاء فترة الموافقة المبدئية 6 اشهر) والتقدم بطلب التسجيل لدى بنك الكويت المركزي خلال فترة اقصاها ثلاثة اشهر اخرى من تاريخ انتهاء الموافقة المبدئية.

ويتعين على الشركة خلال فترة سريان الموافقة المبدئية التقدم الى بنك الكويت المركزي بالبيانات التفصيلية للوظائف القيادية وشاغليها مرفقا بها شهادات المؤهلات والخبرات وذلك على النحو التالي:

1- المدير العام: ويشترط ان يكون حاصلا على مؤهل جامعي في اي من مجالات: المحاسبة - التمويل - الاقتصاد - العلوم الادارية - الدراسات المصرفية، وخبرة لا تقل عن عشر سنوات في اعمال الصرافة، او اعمال البنوك، او شركات الاستثمار او شركات التمويل، في وظائف مصرفية او مالية وليست ادارية، او مؤهل جامعي وخبرة لا تقل عن 15 عاما في المجالات سالفة الذكر.

2- نائب المدير العام (وهو منصب اختياري للشركة): ويشترط ان يكون حاصلا على مؤهلا جامعي في أي من مجالات: المحاسبة - التمويل - الاقتصاد - العلوم الادارية - الدراسات المصرفية، وخبرة لا تقل عن سبع سنوات في اعمال الصرافة او اعمال البنوك، او شركات الاستثمار او شركات التمويل، في وظائف مصرفية او مالية وليست ادارية، او مؤهل جامعي وخبرة لا تقل عن عشرة سنوات من في المجالات سالفة الذكر.

3- رئيس وحدة التدقيق الداخلي: ويشترط أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي في اي من مجالات: المحاسبة - التمويل - الاقتصاد - العلوم الإدارية - الدراسات المصرفية، وخبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال التدقيق الداخلي.

4 - مراقب الالتزام: ويشترط ان يكون حاصلا على مؤهل جامعي في أي من مجالات: المحاسبة - التمويل - الاقتصاد - العلوم الإدارية - الدراسات المصرفية، وخبرة عملية لا تقل عن ثلاث سنوات تؤهله بالقيام بالمهام المطلوبة وفق متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقرارات الوزارية ذات الصلة وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في هذا الخصوص.

على أن يتم تقديم الشركة لصحيفة حالة جنائية حديثة للمرشح صادرة من وزارة العدل، نيابة شؤون التنفيذ الجنائي والتعاون الدولي.

وإذا ما انتهت الشركة من اعداد مقر ممارسة النشاط وتعيين الموظفين وإعداد الميزانية الافتتاحية، وحصلت على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة وتم توثيق عقد تأسيسها، والنظام الأساسي لدى وزارة العدل تتقدم مباشرة الى بنك الكويت المركزي بطلب تسجيل في سجل شركات الصرافة وفق نموذج تحصل عليه من بنك الكويت المركزي ويرفق بطلب التسجيل المستندات التالية:

أ - عقد التأسيس والنظام الأساسي بعد التوثيق.

ب - نسخة من الترخيص الممنوح لها من وزارة التجارة والصناعة.

ج - الميزانية الافتتاحية معتمدة من مراقب الحسابات.

د - شهادة من البنك المعني بالرصيد الظاهر بالميزانية والذي يمثل صافي ما تبقى من رأس المال بعد إنفاق مصاريف التأسيس ومصاريف اعداد الشركة لممارسة المهنة.

هـ - تعهد من الشركاء بعدم سحب أي مبالغ من رأس المال، بأي صورة من الصور، وفي اي وقت من الاوقات.

و - تعهد صريح من الشركاء بالالتزام بالتشريعات والتعليمات والقرارات الوزارية الخاصة بنشاط شركات الصرافة، بما في ذلك ما يتعلق بصفة خاصة بمكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

ويصدر بعد ذلك قرار من محافظ بنك الكويت المركزي بتسجيل الشركة في سجل شركات الصرافة وينشر في الجريدة الرسمية ويتم اخطار كل من وزارة التجارة والصناعة والشركة المعنية بتسجيل الشركة بإمكانية البدء بمزاولة النشاط ويبدأ البنك المركزي في مباشرة اجراءات الرقابة على نشاط الشركة.

«بلومبيرغ»: حجم السوق يناهز 65 مليار دولار وتوقعات بإصدار الموافقة النهائية على القانون قريباً

الكويت تستعد لفتح باب «الرهن العقاري».. لأول مرة أمام البنوك

بلومبيرغ: تستعد الكويت للسماح للبنوك بتقديم الرهون العقارية لأول مرة، في خطوة قد تعيد تشكيل المشهد المالي بالبلاد، ومن المتوقع أن يوافق مجلس الوزراء قريبا على التشريع، وفقا لأشخاص مطلعين رفضوا الكشف عن هوياتهم نظرا لخصوصية المعلومات.

ومن شأن هذه الخطوة أن تفتح سوقا قد تصل قيمتها إلى 65 مليار دولار، ما يعني زيادة بنسبة 40٪ في محافظ القروض لدى البنوك، ولم تكن الرهون العقارية مسموحة أو منظمة قانونيا في الكويت، بسبب مخاوف من التداعيات السياسية لعمليات حجز منازل المواطنين، وبدلا من ذلك، كانت البلاد تقدم برنامج إسكان عاما يتيح للمواطنين المتزوجين الحصول على منزل مدعوم بشكل كبير، أو قطعة أرض مع قرض منخفض الفائدة، والقانون المنتظر منذ فترة طويلة يعزز فرص الحصول على تمويل سكني للمواطنين المؤهلين.

وتبلغ طلبات الاسكان لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية نحو 103 الأف طلب إسكاني، مع فترات انتظار قد تصل إلى 10 سنوات، وهو ما دفع الحكومة إلى التفكير في إدخال تغييرات جذرية على هذا النظام.

وقالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر: «هذه الفرصة تتجاوز الأثر المباشر من تمويل الإسكان، بالنظر إلى حجم الاستثمارات في البنية التحتية المطلوبة لتطوير مناطق سكنية جديدة تستوعب الطلب المتزايد».

من جهته، قال عبدالله السميط، الرئيس التنفيذي بالوكالة في البنك الأهلي الكويتي إن «القانون المنتظر منذ فترة طويلة يمكن أن يوفر إطارا منظما يعزز فرص الحصول على تمويل سكني للمواطنين المؤهلين، ونراه خطوة كبيرة بالفعل».

ويرى جاستن ألكسندر، مدير شركة «خليج إيكونوميكس» والمحلل لدى «غلوبال سورس بارتنرز»، أن الطلب المتراكم على الإسكان يعني أن الرهون العقارية، حتى في ظل وجود قيود تنظيمية كبيرة، قد تعزز ربحية البنوك الكويتية بشكل ملموس، وقد تسهم هذه الخطوة أيضا في جذب اهتمام المستثمرين الأجانب بأسهم البنوك، إذ تقدر الاستثمارات الأجنبية الحالية في القطاع المصرفي الكويتي بنحو 4,7 مليارات دينار (15,3 مليار دولار)، أي ما يعادل 15٪ من إجمالي القطاع. وتقول سالومي سخيرتلادزه، محللة القطاع المالي في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا: «قد تشمل التعديلات التشريعية المحتملة مدد الرهون العقارية، والدعم الحكومي، وسقوف أسعار الفائدة، وحدودا تنظيمية مثل نسبة خدمة الدين. وقد يؤدي تسريع سوق الرهن العقاري إلى تحفيز قطاع البناء، ما يدفع نمو الائتمان المحلي إلى معدلات أحادية مرتفعة على المدى المتوسط».

ويتوقع أن يسهم قانون الرهن العقاري في دفع توسع طويل الأمد في القطاع العقاري بالكويت.

وقال جاب مير، رئيس قسم الأبحاث في «أرقام كابيتال» بدبي: «ينبغي أن يؤدي ذلك إلى زيادة ترسية المشاريع لإنشاء بنية تحتية ومدن جديدة، وزيادة في بدء مشاريع الإسكان».

طرح مناقصة العقد الرئيسي للمشروع قبل نهاية العام الحالي 2025

300 مليون دينار قيمة «السكك الحديدية»

علاء مجيد

قالت مجلة «ميد» إن الهيئة العامة للطرق والنقل البري تعتزم طرح مناقصة العقد الرئيسي لمشروع السكك الحديدية قبل نهاية العام الحالي 2025، بقيمة متوقعة للعقد تبلغ 300 مليون دينار (973 مليون دولار)، وسيشمل نطاق العقد الأعمال المدنية وتركيب المسارات وتوفير القطارات، حسب مصادر بالقطاع.

وفي وقت سابق من العام الحالي، تم منح عقد تصميم المشروع على الشركة العالمية التركية (PROYAPI).

وقال أحد المصادر: «ترغب هيئة الطرق في إصدار دعوة لتقديم العطاءات قبل نهاية العام الحالي».

وبحسب «ميد»، أرادت هيئة الطرق في بداية الأمر استخدام نموذج البناء والتشغيل والنقل (BOT)، لكنها قررت الآن استخدام عقد الهندسة والمشتريات والبناء.

وتابع أحد المصادر: «العقد كان كبيرا جدا بحيث لا يمكن طرحه باستخدام نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية، لأنه سيحد من عدد الشركات التي ترغب في المشاركة بعملية تقديم العطاءات».

وأشارت مجلة «ميد» إلى أن مشاريع السكك الحديدية في دول مجلس التعاون الخليجي قد شهدت تقدما ملحوظا بعد توقيع إعلان العلا من قبل الدول الأعضاء الست في يناير 2021.

وقال أحد المصادر: « تم إنجاز الكثير من العمل في المشروع الإقليمي الأوسع، ومن المتوقع أن يكتمل مشروع شبكة السكك الحديدية لدول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2030.

وبمجرد اكتمال المشروع الإقليمي، ستمتد شبكة السكك الحديدية الخليجية على مسافة 2177 كيلومترا، لتربط مدينة الكويت في الشمال بسلطنة عمان في الجنوب، مارة عبر العديد من دول الخليج الأخرى».

«جيه بي مورغان» في الصدارة بـ 4 تريليونات دولار.. وبنك أوف أميركا ثانياً بـ 3,3 تريليونات

18,9 تريليون دولار.. أصول أكبر 15 بنكاً أميركياً

أرقام: يعد القطاع المصرفي ركيزة أساسية في الاقتصاد الأميركي، إذ تضم الولايات المتحدة أكثر من 4 آلاف بنك، منها ما يحظى بسمعة عالمية في مجالات الاستثمار.

وسجل أكبر 15 بنكا في أميركا حجم أصول بلغ نحو 18,9 تريليون دولار، إذ جاء على رأس تلك البنوك وفي المرتبة الأولى «جيه بي مورغان» بـ 4 تريليونات دولار، في المرتبة الثانية بنك أوف أميركا بـ 3,3 تريليونات دولار، وسيتي جروب في المرتبة الثالثة بـ 2,4 تريليون دولار، وويلز فارجو رابعا بـ 1,9 تريليون دولار، وغولدمان ساكس في المرتبة الخامسة بـ 1,7 تريليون دولار، ومورغان ستانلي سادسا بـ 1,2 تريليون دولار، ويو إس بانكورب سابعا بـ 678 مليارا.

وحل في المرتبة الثامنة بنك كابيتال ون فاينانشيال بـ 638 مليار دولار، وفي المرتبة التاسعة جاء بنك بي إن سي فاينانشيال بـ 560 مليار دولار، وحل عاشرا بنك تي دي جروب يو إس هولدنجز بـ 540 مليار دولار، وحل في المرتبة الـ 11 ترويست فاينانشيال بـ 531 مليار دولار.

وجاء في المرتبة الـ 12 بنك تشالز سواب بـ 480 مليار دولار، وفي الـ 13 بنك أوف نيويورك ميلون بـ 416 مليار دولار، وحل في المرتبة الـ 14 ستيت ستريت بـ 353 مليار دولار، وفي المرتبة الـ 15 حل بنك بي إم أو فاينانشيال بـ 293 مليار دولار.

وفي السياق ذاته، بلغ إجمالي أصول أكبر 50 بنكا أميركيا 23,58 تريليون دولار في نهاية 2024 وفق بيانات جمعتها «إس آند بي جلوبال». وتراجعت أصول أكبر 50 بنكا بمقدار 436,75 مليار دولار خلال الربع الرابع، وسط انخفاض مجموع أصول أكبر 4 منها بنسبة 2,9٪ أو ما يعادل 339,7 مليار دولار على أساس فصلي، وكان «ويلز فارجو» الوحيد من بينها الذي شهد زيادة في الأصول - بلغت 0,40٪- خلال نفس الفترة.

ويتوقع قادة القطاع المصرفي الأميركي ارتفاع حصيلة القروض والودائع في عام 2025 بحسب «إس آند بي جلوبال»، وهذا من شأنه تعزيز أصول البنوك خلال العام الحالي.

ظل القطاع المصرفي الأميركي يتمتع بمركز مالي قوي نهاية عام 2024، رغم انخفاض إجمالي أصول بعض المصارف الكبرى على أساس فصلي في الربع الرابع، وربما يرجع ذلك إلى بدء الاحتياطي الفيدرالي تيسير تكاليف الاقتراض.